المحاضرة التاسعة:

واقع التمويل الإسلامي وتحدياته

أولا: مقومات التمويل الإسلامي

يحتاج تطبيق النظام المالي الاسلامي الى مقومات تسهل بمجموعها العمليات التي يحتاجها هذا التطبيق على كافة المؤسسات المالية الإسلامية، ومن اهم هذه المقومات:

1) مقوم العنصر البشري:

يعد العنصر البشري الحارس الامين لتولي التطبيق، فيقع على عاتقه مهمة العمل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، فالعامل في المؤسسة الاقتصادية إذا صلح في عمله وراقب الله عز وجل وما امره به في شريعته صلح المجتمع بأكمله وتمكنَّا من انجاح تطبيقات الاقتصاد الاسلامي، وإذا غش في عمله فسد التطبيق تماما، وعليه يترتب أن يكون للعنصر البشري قيم ومبادئ ايمانية واخلاقية ود راية بفقه الاقتصاد مع الخبرة والكفاءة في ادارة شؤون التطبيق المعاصر.

ومن المهام التي يجب توافرها في العاملين على تطبيق الاقتصاد الإسلامي:

1-1) **القيم الإيمانية**: استشعار أن عمله عبادة ورسالة وانه مستخلف من الله على تطبيق ضوابط وقواعد الاقتصاد الإسلامي.

2-1) **القيم الأخلاقية**: فلا تمويل إسلامي بدون اخلاق، وأن الالتزام بها هو مناط التطبيق السليم.

3-1) **المعرفة بفقه الاقتصاد الإسلامي**: لأن مناط التطبيق هو الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية في الإسلام وبدون ذلك لا فرق بينه وبين التمويل الوضعي.

4-1) **الحنكة والخبرة والكفاءة في إدارة أمور وشؤون التطبيق**: أي المهارة في الجوانب العملية للتطبيق ولا سيما فيما يتعلق بأحوال كل زمان ومكان.

5-1) **القدرة على المحافظة على الاصالة والمقدامية والريادة في استخدام الأساليب الفنية**: وهذا الامر يتحصل من دَور علماء المسلمين والجامعات وبالتحديد الكليات المختصة بالعلوم الشرعية أن تساهم عبر مناهج مخصصة لهذا الجانب، لتُنشِئ جيل يساهم في تطبيق إحدى واجبات الشريعة ألا وهو النظام المالي الإسلامي.

2) مقوم المجتمع:

إن للمجتمع دور فعال في تطبيق قواعد التمويل الاسلامي، وإن عوامل إنجاح هذا التطبيق تتمثل بانسجام أفراد المجتمع الإسلامي مع مبادئ التمويل الإسلامي وقبوله لها ووعيه بها في جميع مجالات الانشطة المالية، فالاقتصاد الإسلامي ككل ومنه النظام المالي يتأثر بمدى تمسك المجتمع به والعمل بمبادئه، فلا يعتمد على المواقف الاختيارية والاقتصار على مبادئ دون أخرى،

ولإنجاح هذا المقوم المهم يجب أن يكون هناك دور فاعل للعلماء والدعاة في توعية المجتمع بضرورة تطبيق ما جاءت به الشريعة من أحكام وقيم أخلاقية في معاملاتهم الحياتية، فإذا شارك المجتمع بذلك نكون قد أبدلنا تعاملاتنا الغير متوافقة مع ديننا في المؤسسات الاقتصادية والمالية وحفزنا الدولة للعمل والتحول الشامل للنظام الاسلامي في الاقتصاد.

3) مقوم الدولة:

يتأكد دور الدولة في إرساء مبادئ التمويل الإسلامي من خلال واجباتها تجاه المنوطة بها الوطن والتي منها حفظ الدين، بكل ما اشتمل عليه من أحكام شرعية في مختلف القضايا، والأحكام الشرعية الاقتصادية والمالية جزء من هذا الدين الذي يتكفل الحاكم بمهام تطبيقه، ومن واجبات الدولة لتحقيق تطبيق الاقتصاد والتمويل الاسلامي بكافة مكوناته ومبادئه:

- العدالة الاجتماعية بين الأفراد.
- التنمية الاقتصادية الشاملة.
- الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية.
- تطبيق السياسة المالية الشرعية بجميع متطلباتها.
- التكامل الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي والتعامل مع العالم الخارجي في إطار مصلحة الامة الإسلامية.
- التدخل في بعض الانشطة الاقتصادية لمنع المعاملات المحرمة، مثل: الربا والقمار والاحتكار ...

- إصدار تشريعات وتنظيمات وتسهل تطبيق شامل لمنظومة الاقتصاد الاسلامي في مؤسسات الدولة.

وهذه الواجبات تتحقق باشتراك كافة مكونات الدولة التشريعية والتنفيذية والرقابية مع بعضها البعض.

ثانيا: معوقات التمويل الإسلامي

1) العوائق القانونية:

يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية:

- الناظر في قانون النقد والقرض في الجزائر يلمس العديد معوقات العمل المصرفي الإسلامي غير أنه وإن لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فانه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.
- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب التمويل الإسلامي مقارنة بعمل المصارف التقليدية، والتي تعد في الغالب بيئة

رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع السلطات المالية المسؤولة كالبنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها الحصول على السيولة عن طريق المعاملات المحرمة كالربا أو القمار ...

على سبيل المثال في حالة المصارف الإسلامية فهي لا ترجع للبنك المركزي للحصول على السيولة بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

من أجل إقامة بيئة تناسب عمل مؤسسات التمويل الإسلامية سعت بعض الدول إلى استصدار قوانين وتراخيص لتنظيم أنشطة هذه المؤسسات، بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ولكن رغم ذلك

لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق قانونية لعدم تخلصها نهائيا من القوانين الوضعية وسماحها بكثير من المعاملات المحرمة في المؤسسات المالية الأخرى ولا يخفى ترابط مؤسسات النظام وتأثر بعضها ببعض، أو لعدم التحول السامل نحو الاقتصاد الإسلامي كما لا يخفاكم أيضا ترابط مؤسسات ومجالات الاقتصاد الإسلامي.

2) عوائق متعلقة بالعنصر البشري:

يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها والذي أدى إلى الخلط بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي مما دفع بالكثير من المسلمين إلى النفور من مؤسسات التمويل الإسلامي.
- افتقار موظفي المؤسسات المالية الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري، حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المؤسسات غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل

المصرفي الإسلامي مما يؤدي بها إلى التوجه نحو التمويل التقليدي والانحراف عن الأهداف والمبادئ الإسلامية للتمويل.

3) عوائق متعلقة بصيغ التمويل:

من بين التحديات التي تقف أمام مؤسسات التمويل الإسلامي وبخاصة المصارف الإسلامية، اقتصارها على صيغ معينة مثل: بيع المرابحة، وإن كنت في بعض المصارف الاسلامية لا تطبق وفق مبادئ التمويل الإسلامي وسجلت عليها العديد من المخالفات، وهذا ما يؤكد على انعدام التوازن بين النظري والتطبيقي وانحراف هذه المؤسسات عن المبادئ والأسس التمويل الإسلامي في واقعها.

وقد اعتمدت المصارف الإسلامية بشكل عام على صيغة المرابحة في معظم تمويلها لأصحاب المشروعات منذ قيامها إلى الآن، حيث أصبح بيع المرابحة يشكل ما بين 70 % و90 % من مجمل تمويلاتها، وهذا التركيز من البنوك الإسلامية على صيغة

المرابحة وجه إليها نقد لاذع في كونها تشبه التمويل القائم على الفائدة.

4) عدم تفعيل الرقابة الشرعية:

من التحديات والعقبات التي تواجه المؤسسات الإسلامية هو عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية، بالرغم من وجودها في كثير من هذه المؤسسات إلا أنها تبقى شكلية دون تفعيل.

والرقابة الشرعية من خصائص المؤسسات المالية الإسلامية ومن الأمور التي تلازم تطبيقها في أرض الواقع، كما أنها أحد الفوارق الجوهرية بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية.

وعليه فإن عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية يطرح إشكالا كبيرا وهو مدى موافقة أعمالها للشريعة الإسلامية، كما يشكل عدم اطمئنان الزبائن في أنشطة المصرف.

ثالثا: عوامل نجاح التمويل الإسلامي

سنتطرق في هذا العنصر إلى بعض العوامل التي تساعد على نجاحها:

1) **التنويع في أساليب التمويل الإسلامي والتركيز على أساليب المشاركة:**

يعتبر من عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية عدم اقتصارها على أسلوب معين خاصة أسلوب مرتبط بالدين، فعليها أن توسع نشاطاتها في الأدوات المالية الإسلامية المعاصرة، والتي من أهمها المضاربة (المقارضة) والمشاركة باعتبار التمويل الإسلامي يمتاز بالطابع التشاركي عملا بقاعدة الغنم بالغرم.

إضافة إلى أساليب أخرى لا تقل أهمية كالسلم الموازي والاستصناع والاجارة، وتعتبر صيغ المشاركات الحجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تتعدد مجالات توظيفها وتتنوع أساليبها وأشكالها الاستثمارية.

وقد أوصى المجمع الفقهي الإسلامي في قراره رقم: 40 - 41 بالاهتمام بأساليب المشاركة لما لها من آثار إيجابية في عملية التنمية.

2) الالتزام بالضوابط الشرعية:

يعتبر الالتزام بالضوابط الشرعية عاملا مهما من عوامل النجاح في في المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك ضمانا لاستقرارها وتقدمها، حيث يجب عليها تحقيق السلامة الشرعية في كل معاملاتها وأنشطتها التي تقوم بها.

تنطلق السلامة الشرعية في المعاملات المالية من مراعاة الحلال والحرام، وذلك بالابتعاد عن كل ما هو محرم شرعا أو ما فيه شبهة مثل التعامل بالفائدة البنكية أخذا أو عطاء، وأن تتجنب ما فيه محظور شرعا كالغرر والجهالة... لأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيسي في وجود الصناعة المالية الإسلامية.

والالتزام بالضوابط الشرعية يتطلب من المصارف الإسلامية القيام بأمور من أهمها:

- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية.
- ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة وهيئات المراقبة.
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.
- الالتزام بخدمة مصالح الأمة ومراعاة أولوياتها المجتمعية.
- العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في كل عملياتها، وأهمها حفظ المال.

3) تفعيل هيئة الرقابة الشرعية:

يعد تفعيل هيئة الرقابة الشرعية عاملا مهما وضروريا لنجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه، وينبغي توحيد الهيئات الشرعية بآرائها الفقهية من خلال الاعتماد على فتاوى العلماء الكبار الموثوقين والمجمعات الفقهية المعتمدة.

وتتجلى مهمة هيئة الرقابة الشرعية في أمرين اثنين:

- **المهمة المعنوية:** والتي تتمثل في اطمئنان المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث إنها تتولى النظر بالأساس في عقودها وأعمالها بغرض التأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية.
- **المهمة الثانية:** وتتجلى في إنشاء العقود وصياغتها والإشراف على التنفيذ التي تقترحه، كما تقوم بدور استشاري قبل ممارسة البنك لأي عمل.

4) تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عامل من عوامل النجاح والعنصر الأساس لنجاح أي مؤسسة على الإطلاق، إذا ما تم وضعه في المكان المناسب، فأداء مهام المؤسسات المالية الإسلامية يتوقف على مدى نجاحها في استقطاب الطاقات المؤهلة والمدربة للعمل بها، وحتى يكون الشخص مناسبا للوظيفة ينبغي أن يتوفر فيه شرطان يعتبران الركيزة الأساسية التي يقوم عليها علم إدارة الموارد البشرية، وهذان الشرطان هما:

- إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماما علميا وعمليا، يحقق له الكفاءة في فهم طبيعة تلك الوظيفة وما تتطلبه من أعمال.
- الأمانة في أداء عمله بحيث يكون أمينا وحفيظا وقد أشار القرءان الكريم إلى هذين الشرطين في قوله تعالى: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (26)) ، سورة القصص، الآية 26.

ولكي يتحقق هذا العامل المهم يجب على المؤسسات الإسلامية أن تتبنى استراتيجية واضحة المعالم في اختيار الموارد البشرية المؤهلة لأداء عمل التمويل الإسلامي بمبادئه وشروطه الشرعية والفنية.

المراجع:

- معوقات الصيرفة الاسلامية وعوامل نجاحها، محمد ولد محمد الأمين ولد اباه، مجلة رؤى الاقتصادية، 2022.
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، عبدلي حبيبة وآخرون، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، 2020.
- واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، بن مجعف رمزي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2023/2022